السياسة الامريكية تجاه اليابان بعد الحرب العالمية الثانية

وافق اليابانيون على بنود اعلان بوتسدام في 10 اب 1945، وذلك بعد ان ضربت الولايات المتحدة الامريكية مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين بالسلاح النووي في 6 و 9 اب 1945، لكن بشرط واحد وهو ان لا يلحق بالامبراطور ومكانته أي اذى، الا ان الحكومة الامريكية رفضت ذلك وان على اليابان بعد استسلامها ان تخضع حكومةً وشعباً لحكم الولايات المتحدة الامريكية. فوجه الامبراطور الياباني هيرو هيتو في 15 اب 1945 خطاباً للشعب الياباني حول بيان الاستسلام. واستسلمت اليابان دون قيد او شرط ووقعت على وثيقة الاستسلام في 20 أيلول 1945، في خليج طوكيو على ظهر الباخرة ميسوري، وعلى اثر ذلك دخلت الأراضي اليابانية قوات الحلفاء التي شكلت من فرق عسكرية أمريكية، سوفياتية، كندية، فرنسية، بريطانية، صينية، هندية، استرالية، نيوزلندية، فلبينية، وهولندية، تحت قيادة الجنرال الأمريكي دوغلاس ماك ارثر القائد الأعلى لقوات التحالف في اليابان[1].

اتفق الحلفاء في مؤتمر واشنطن الذي عقد في 21 اب 1945على تشكيل لجنة عرفت باسم اللجنة ألاستشارية للشرق الأقصى، لكن الاتحاد السوفياتي رفض المشاركة فيها بسبب طبيعتها ألاستشارية، وطالب بان يكون للحلفاء دوراً مساوياً للدور الأميركي في تقرير سياسة الاحتلال لليابان الأمر الذي أدى إلى فشل المؤتمر. فعقد مؤتمر لندن في أيلول من العام نفسه وحضره وزراء خارجية القوى الكبرى الثلاث الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، لكنهم فشلوا مرة أخرى في إيجاد حل يرضي الأطراف جميعها فيما يخص المشاركة في ادارة احتلال اليابان. وفي مؤتمر موسكو مطلع تشرين الثاني من العام نفسه، ألغيت اللجنة الاستشارية للشرق الأقصى، وتقرر تشكيل لجنتين هما لجنة الشرق الأقصى ضمت الدول الإحدى عشرة، واللجنة الثانية عرفت باسم مجلس الحلفاء لليابان وهي لجنة استشارية، مقرها في طوكيو، ضمت في عضويتها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا والصين.

وبعد توقيع استسلام بوتسدام شرع ماك ارثر بتنظيم المقر العام لقوات الحلفاء، وقسمه إلى أقسام عدة، من أهمها القسم الحكومي الذي يشرف على عمل الحكومة اليابانية، وكل ما

---

[1] خالد عبد نمال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1952، مجلة مداد الاداب، العدد 12، المجلد 1، الجامعة العراقية، 2016، ص529.

يتعلق بالسياسة الداخلية، والقسم الدبلوماسي والذي يعنى بتنظيم علاقات اليابان مع الدول الأخرى وحل النزاعات التي ربما تنشأ في المستقبل. وبعد ان انهى ماك آرثر تنظيم المقر العام، بدأ بتنفيذ سياسة الاحتلال[1].

بدء التخطيط لتغيير النظام الياباني قبل اشهر من اعتراف اليابان بهزيمتها، وبسبب قدسية الامبراطور لدى الشعب الياباني بادر الامريكيون على الفور بمحاكمة نظامها الامبراطوري، وعدوه نظام تسلطي يخضع فيه الانسان لادارة الامبراطور المطلقة، واصبح الامبراطور بعد إذاعة بيان الاستسلام مجرد رمز للدولة وتقلص دوره السياسي[2].

ومن المهام الرئيسة الأولى لسلطات الاحتلال هي القضاء على المؤسسة العسكرية اليابانية، وذلك بتسريح الجيش ونزع سلاحه ومحاكمة مجرمي الحرب، وتنفيذاً لسياسة الاحتلال أصدر المقر العام توجيهه الأول للحكومة اليابانية في 13 أيلول 1945، الذي تضمن حل القيادة العامة الإمبراطورية، ووزارتي الحرب والبحرية، وكل القوات العسكرية في داخل اليابان وخارجها، وأمر الحكومة اليابانية بتنفيذ التوجيه بمدة لا تزيد عن أسبوعين.

بلغ عدد اليابانيين خارج الجزر اليابانية قبل نهاية الحرب 9.6 مليون شخص، أي ما يعادل 10% من عدد سكان اليابان، اذ احتلت اليابان قبل الحرب الكثير من الدول، وشملت كوريا وأجزاء واسعة من منشوريا وجنوب شرق آسيا وماليزيا وبورما وجزر عديدة في منطقة المحيط الهادي، الأمر الذي جعل مهمة تسريح الجيش الياباني صعبة ومعقدة، فتقاسم الحلفاء مسؤولياتهم لإعادة اليابانيين من الأراضي التي كانوا يحتلونها، فأشرفت الولايات المتحدة على إعادة الجنود اليابانيين من الفلبين وجنوب كوريا وجزر المحيط الهادي وأوكيناوا، بينما أشرفت بريطانيا على إعادتهم من كل من سيام(تايلاند) وبورما وجزر الملايو واندمان وسنغافورة والهند الصينية الفرنسية والمستعمرات الهولندية، اما مناطق شرق غينيا الجديدة وجزر سليمان وبورنيو وجزر بسمارك (جزء من اندونيسيا حالياً) كانت بإشراف استراليا، في

---

[1] مهند سلمان صالح ال حمد، العلاقات السياسية اليابانية الأميركية (1952-1972)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2012، ص14-15.

[2] خالد عبد نمال الدليمي، المصدر السابق، ص529.

حين أشرفت الصين على إعادتهم من الصين وفرموزا، واقتصرت مهمة الاتحاد السوفيتي على المناطق التي سيطر عليها وشملت جزر الكوريل ومنشوريا وسخالين وشمال كوريا.

وبالرغم من العقبات التي واجهت الجيش الياباني خلال عودته الى اليابان، الا ان خمسة ملايين ياباني أعيدوا إلى بلادهم قبل نهاية 1946، وقد اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات عدة لتسهيل عودتهم، فأنشأت في 24 تشرين الثاني 1945 مركزاً لاستقبال العائدين عرف لاحقاً بأسم (مكتب تأهيل الأسرى)، ومهمته تجهيز الأسرى العائدين بالملابس والطعام ومعالجتهم من الأمراض وتأمين نقلهم إلى مناطقهم الأصلية.

ورافق عملية تسريح الجيش مهمة نزع السلاح الياباني وتدميره، وأخذ الجيش الأميركي الثامن على عاتقه تنفيذ المهمة، إذ دمر أكثر من عشرة آلاف طائرة، وثلاثة آلاف دبابة، وتسعين ألف حقل ألغام، ومليون طن من المتفجرات. ولم تواجه سلطات الاحتلال أي عقبات في تدمير السلاح الياباني، إذ انجزت العملية في الأشهر الأولى من بدء الاحتلال.

وتأكيداً من الحلفاء على ضمان عدم عودة اليابان إلى تطلعاتها العسكرية في المستقبل، وقعّت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين على معاهدة في 21 حزيران1946 تضمنت بنودها منع اليابان من بناء أي قوة عسكرية سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، وحل القوات شبه العسكرية كالشرطة الخاصة، وحرمت المعاهدة على اليابان صناعة أو انتاج او استيراد أي أجهزة تدخل في الصناعات العسكرية إلا ان المعاهدة استثنت ما تحتاجه الشرطة المدنية من أسلحة خفيفة لضمان امن اليابان الداخلي، وقد حدد الحلفاء مفعول سريان المعاهدة بخمسة عشر عاماً من تاريخ نفاذه[1].

وفي ضوء ما تضمنه إنذار بوتسدام والتوجيهات الأميركية، اتجهت الولايات المتحدة نحو معاقبة المسؤولين اليابانيين، وقد تقرر بان يعطى ماك آرثر السلطة الكاملة لإجراء محاكمة المتهمين الرئيسين، والتصديق على القضاة والمدعين الذين أوصت بهم دول الحلفاء، وتشجيع كل دولة من دول الحلفاء لإجراء محاكمات للمتهمين الأقل أهمية. وقسمت جرائم الحرب إلى ثلاثة أصناف في ضوء التوجيه الذي استلمه ماك آرثر في 6 تشرين الأول

[1] مهند سلمان صالح ال حمد، المصدر السابق، ص16-18.

1945، الذي صدق من لجنة الشرق الأقصى في 3 نيسان 1946، الصنف الأول جرائم ضد السلام: وهي التخطيط او شن حرب عدوانية، او انتهاك القانون الدولي او المعاهدات الدولية، او التأمر للعمل بهذا الاتجاه. الصنف الثاني جرائم حرب تقليدية: وهي انتهاك لقوانين او عادات الحرب، مثل المعاملة القاسية لأسرى الحرب او المدنيين. الصنف الثالث جرائم ضد الإنسانية: وهي الأفعال العدوانية او اللانسانية ضد المدنيين مثل الاستعباد او الإبعاد او الاغتصاب.

ك ضد يآ : شمل كل أعضاء المجلس العسكري الأعلى في اليابان، وكل من كان يحمل رتبة قائد او أميرال، وكل أعضاء قيادة أركان الإمبراطورية، وقادة الجيوش البرية والأسطول البحري وسلاح الجو.

ك ضد يا : شمل جميع ضباط الأمن الداخلي، وكل المسؤولين عن الدعوة إلى القومية المتطرفة والعدوانية اليابانية داخل القوات المسلحة، وجميع قادة التنظيمات القومية المتطرفة وكل الدعاة والمحرضين على العدوان والعنف في أوساط الشعب الياباني.

ك ضد يث : شمل جميع الأشخاص الذين تشتبه القيادة العليا بأنهم مجرمي حرب

تحرك ماك آرثر باتجاه تنظيم محاكمات الصنف (أ) بينما ترك اغلب مجرمي الصنفين (ب) و (ج) إلى دول الحلفاء إلى إجراء المحاكمات على أراضيها، فأضاف إلى كادره قسم خاص بالادعاء الدولي في 8 كانون الأول 1945، وعين جوزيف كينان رئيسا له، وأعلن عن تشكيل المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في 19 كانون الثاني 1946[1]. ولم توجه المحكمة اي اتهام للإمبراطور، ورأت بوجوده دون سلطات يسهم في تنفيذ سياسة الاحتلال الأميركي، وان محاكمته قد تؤدي إلى ظهور مقاومة مسلحة، في حين وجهت اتهامها لرئيس الوزراء توجو هيديكي المسؤول الأول عن اعلان الحرب عام 1941[2].

اتجهت سلطة الاحتلال إلى نزع السلاح الفكري بعد نزع السلاح العسكري، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل بتأسيس حكومة يابانية مسالمة، لا تشكل خطراً على المصالح

---

[1] كاظم هيلان محسن السهلاني، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945–1952، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة البصرة، 2008، ص118–121.

[2] مهند سلمان صالح ال حمد، المصدر السابق، ص 19.

الأميركية. فاصدر القائد الأعلى ماك ارثر في 4 كانون الثاني 1946 توجيهاً أطلقت عليه سلطة الاحتلال اسم (إزالة واستثناء[1] الموظفين غير المرغوب فيهم من المكتب العام[2])، وعرف اصطلاحاً باسم (حملة التطهير)، وهو برنامج واسع لإبعاد اليابانيين غير المرغوب فيهم من سلطة الاحتلال، الذين يعتقد أنهم سيشكلون عائقاً أمام تنفيذ خطط الاحتلال في اليابان، من الخدمة في الوظائف الحكومية. فكانت هذه الخطوة ضرورة منطقية لان سلطة الاحتلال التي اختارت تنفيذ توجيهاتها من خلال الحكومة اليابانية الحالية والجهاز الإداري، لا يمكنها الاطمئنان لتلك الدوائر التي تدار بالقيادات المسؤولة عن سياسات اليابان السابقة. اصدر ماك آرثر توجيهاً لحل كل الجمعيات والمنظمات السياسية في اليابان، وإزالة كل الأشخاص العاملون في (مناصب عامة او مواقع مسؤولية مهمة، او يمتلكون تأثير على الشعب، والذين كانوا دعاة نشيطون للقومية العدوانية، وكانوا أعضاء مؤثرين في جمعيات إرهابية، وبكل مؤسساتها ووكالاتها الفرعية، او الذين يظهرون العداء إلى أهداف الاحتلال العسكري).

انتهت حملة التطهير في 25 آذار 1948 وشملت فضلاً عن العسكريين والمسؤولين، تطهير الموظفين غير المرغوب فيهم من اداريين واقتصاديين واعلاميين[3]. وأثرت على جميع مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أدت إلى عزل أكثر من 210 آلاف شخص من القطاعين العام والخاص، فعلى المستوى السياسي تم تطهير 80% من أعضاء برلمان 1946، ونصف وزراء ومسؤولي حكومة ناروهيكو هاجاشاكيوني. وفي المجال الاقتصادي طالت الحملة جميع رؤساء ونواب الرؤساء والمدراء في المؤسسات الاقتصادية، وتراوح عدد المؤسسات التي طهرت ما بين 240–250 مؤسسة. وامتدت الحملة لتشمل المعلمين وإبعادهم من وظائفهم[4].

---

[1] الإزالة هي فصل الموظف من الخدمة العامة، وعدم منحه أي رواتب تقاعدية او مكافآت أخرى من أي نوع. إما الاستثناء فهو عدم السماح لأي موظف مشمول بالإزالة من العمل في أي موقع حكومي آخر على الإطلاق.

[2] المكتب العام هو أي موقع في الخدمة العامة يكون بدرجة خدمة مدنية فما فوق. وفي حالة الشركات الحكومية فان التعبير يتضمن على الأقل رئيس مجلس الإدارة والرئيس ونائب الرئيس والمدير والمستشار ورئيس الحسابات.

[3] كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص135–141.

[4] مهند سلمان صالح ال حمد، المصدر السابق، ص24.

ومما يلفت الانتباه ان الولايات المتحدة تمكنت خلال ثلاث سنوات تنفيذ سياستها العقابية تجاه اليابان، من حل الجيش الياباني ونزع سلاحه ومنعه من التسلح مستقبلاً، ومحاكمة اليابانيين الذين اتهمتهم بارتكاب جرائم حرب، وطهرت الدولة اليابانية من كل الأشخاص الذين تعتقد أنهم سيقفون بوجه مشاريعها وأهدافها، وجلهم كان من البيروقراطية الحاكمة. قامت بكل ذلك دون ان تواجه صعوبات كبيرة او مقاومة مسلحة، سواء من المتضررين من هذه السياسة بشكل مباشر او من غيرهم. ويبدو ان رضوخ اليابانيين للسياسات الأميركية مرده إلى سببين، أولهما الموقف الأميركي من الإمبراطور وموقف الإمبراطور من الأميركيين وسياستهم. فطالما ظل الإمبراطور خارج قائمة العقاب والمحاسبة، فهو لن يظهر معارضة للسياسة الأميركية، وسيدعو شعبه إلى التعاون مع الاحتلال. فكان ذلك سبباً قوياً في عدم ظهور فئات تخالف الإمبراطور. وثانيهما هو قناعة الشعب بان هزيمتهم في الحرب أضحت أمراً واقعاً، وعليهم تقبل دفع ثمن هذه الهزيمة، ومن ثم فان تعاونهم مع الأميركيين يسرع في عملية دفع ثمن الهزيمة، الأمر الذي يمكنهم من الوصول إلى تنفيذ كل ما عليهم تنفيذه حتى ينتهي الاحتلال، ويشرعوا بعد ذلك في إعادة بناء بلدهم، لذا كانوا يرون ان مصلحة البلد تقتضي عدم عرقلة سياسات الاحتلال[1].

رأى ماك ارثر ان النظام الامبراطوري الذي يعد جوهر دستور عام 1889، وعقيدة التفوق القومي، التي توصل لنظرية الأصل الإلهي للامبراطور مسئولان الى حد كبير عن ظهور الفاشية العسكرية اليابانية او التطرف القومي التي امتدت كنظرية تاريخية منذ عهد ميجي وحتى استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية، لذا فان تعديل الدستور اصبح ضرورة حتمية من وجهة نظر الامريكان، فكان الدستور الياباني الجديد الذي بدأ العمل به في 3 أيار 1947. وكان هذا الدستور من وجهة النظر الامريكية حاجة تمثلت في حمل اهداف كبيرة من اجل إصلاحات شاملة، تأتي في مقدمتها تحويل الحكومة اليابانية الى حكومة ديمقراطية تحافظ على السلام وعدم الاتجاه مرة أخرى الى الحرب، اما اليابانيون فكانت نظرتهم للدستور الجديد لاسيما القادة الذين ادركوا بعد هزيمة اليابان المذلة، ان هناك ضرورة للخضوع للإدارة والإرادة الامريكية اذا ما أرادوا ان يعيدوا لبلدهم الحرية والاستقلال.

---

[1] كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص150.

ان إصرار اليابانيين على تجنب كارثة الحرب والتحول نحو يابان جديدة يتطلب تجاوز أخطاء اليابان القديمة التي جلبت الهزيمة، وبالرغم من ان المهمة كانت صعبة مع حالة الارتباك وضبابية الرؤية، الا ان الشعب الياباني كان مستعداً لتغيير نفسه.

ولان الحكومة اليابانية لم تجر تعديلات جوهرية على الدستور القديم بسبب ان أساس النظام هو الامبراطور بما يمثله من قداسة لا يمكن تحديها، كونه يمثل الولاء، وقائداً للامة واباً لشعبه، ومكانته والتي تعده اله الأرض، مما مهد للنخبة السياسية ان تكتسب شرعية اعمالها باستمالة الامبراطور الى جانبها والقيام بأسمه بجميع الاعمال الحكومية، الامر الذي دفع وزارة الخارجية الامريكية الى تحديد المبادئ الأساسية التي يجب ان تعمل بها اللجنة المكلفة بتعديل الدستور، ثم رفض كل المسودات ودعا الى تكليف هيئة اركانه بوضع مشروع للدستور الياباني الجديد، وأعلنت الحكومة اليابانية موافقتها عليه مرغمة في 2 اذار 1946، وبعد مناقشات في مجلس النواب لمدة شهرين، ثم 45 يوم في مجلس شورى الامبراطور، قررت الحكومة اليابانية الإعلان عن الدستور الجديد في 3 تشرين الثاني وهو يوم عيد ميلاد الامبراطور، واصبح سارياً في 3 أيار 1947[1].

من اهم ما تضمنه دستور ما بعد الحرب الذي اصبح القانون الأساس للامة اليابانية، ان حق السيادة لم ينتقل فحسب من الامبراطور الى الشعب، ولكن الدايت الوطني –الذي يجري تكوين مجلسيه بعد الدستور بطريق الانتخاب العام– اصبح اعلى سلطة تشريعية للدولة، اذ أدخلت فقرات واضحة ومحددة من اجل ضمان حقوق الشعب وعدم انتهاك حقوقه. وتم الغاء كل مظاهر الطبقات النبيلة. وضمان حرية النقابات لتؤدي دورها في نشر روح الديمقراطية[2].

كان على اليابان بعد قبولها بشروط الاستسلام أن تنفذ قرارات مؤتمر بوتسدام (17 تموز– 2 آب 1945). وكان من بين تلك الشروط أن تدفع تعويضات للدول المتضررة من

---

[1] صالح حسن عبد الله، الدستوران اليابانيان 1889 و 1947 دراسة تاريخية (مقارنة)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 2، المجلد، 21، جامعة تكريت، 2014، ص70–75؛ وللمزيد عن الدستور الياباني ينظر: دستور اليابان الصادر عام 1946، معهد كاتو؛ نصوص سجل مشروع الدساتير المقارنة، تاريخ النشر 2019/1/29، constituteproject.org

[2] فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ط3، مطابع غباشي، طنطا–مصر، 1994، ص203–204.

الحرب معها، والقضاء على كل المؤسسات الاقتصادية اليابانية التي وظفت لدعم المجهود الحربي الياباني، بهدف ضمان عدم عودة اليابان مرة أخرى لبناء قوى كبرى يمكن أن تشكل خطراً على السلام العالمي.

وبموجب إنذار بوتسدام تقرر على اليابان تعويض كل من البلدان التي تعرضت إلى نهب ملكياتها نتيجة للعدوان الذي شنتهُ عليها مع الأخذ بنظر الاعتبار القضاء على الصناعة وتفكيك معاملها، وإبقائها بشكل محدود بمستوى يضمن عدم تفوقها على دول جنوب شرق آسيا. وتم إيقاف برنامج التعويضات في مطلع عام 1949 بسبب التحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان[1].

توجهت الولايات المتحدة بعد تنفيذ سياسة العقاب الى سياسة الإصلاح ، فصدر قانون الإصلاح الزراعي في تشرين الأول 1946، وكان احد عمودي الإصلاحات الضخمة التي كانت تقصد منه قوات الاحتلال الى تحويل الفلاح الياباني ليكون مالكاً صغيراً لارضه، اما الملاك الذين لا يفلحون الأرض فقد ارغموا على بيع أراضيهم لمستأجريها بشروط ميسرة جداً، واما الاجراء المكمل والمهم هو تفتيت الكارتيلات[2] الكبرى، وتم ذلك على مدى ثلاث سنوات (1946–1949) وتناولت هذه العملية 80 شركة كبرى من شركات الزايباتسو[3]، الهدف منها الاستيلاء على أملاك هذه العائلات وتوزيع ممتلكاتها على جماهير الشعب الياباني[4].

اما اجتماعياً فمع بداية الاحتلال كانت المرأة اليابانية على موعد للحصول على حقوق لم تحصل عليها في السابق، فمن أولويات سياسة الاحتلال في المجال الاجتماعي كان

---

[1] عباس فنجان صدام الامارة، أوضاع اليابان الاقتصادية في عهد الاحتلال الأميركي 1945–1952 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2009، ص 64، 70.

[2] هو اتفاقية بين شركات متنافسة للسيطرة على الأسعار أو استبعاد دخول منافس جديد في السوق. وهي تنظيم رسمي للبائعين أو المشترين يتفق على تثبيت أسعار البيع، أسعار الشراء، أو تخفيض الإنتاج باستخدام مجموعة متنوعة من التكتيكات. للمزيد ينظر: www.marefa.org

[3] التسمية التي تطلق على التجمعات التي تضم الشركات اليابانية، وحملت معها نظام العشائر والالتزام بالتقاليد العائلية. تتميز تجمعات الشركات هذه بغلبة الروابط العائلية على مجالس إداراتها. ar.wikipedia.org/wiki

[4] فوزي درويش، المصدر السابق، ص 206.

العمل على رفع كل القيود الموجودة على حرية المرأة، فوجه المقر العام الحكومة اليابانية الى اصدار قانون جديد للأحوال الشخصية في 13 تشرين الأول 1945، الذي ساوى للمرة الأولى في التاريخ الياباني بين حقوق الزوج والزوجة، واصبح من حق المرأة التملك الشخصي، وحق الطلاق، وحق التصويت، وحق الترشيح لاي منصب في الدولة، واصبح للمرأة نصيب في تركة الاب يساوي حصة الرجل، والغي حق الابن البكر في الاستئثار بالميراث، ونص القانون على حق الذكور الذين يبلغون سن الثامنة عشرة والاناث اللاتي يبلغن السادسة عشرة في الزواج دون الحصول على اذن من الوالدين، واعيد تسجيل العائلات الى أساس العائلة النواة وليس الى العائلة الممتدة. وانشئ عام 1947 مكتب في وزارة العمل لضمان مصالح النساء والأطفال، وجاء الدستور الياباني الجديد ليكفل المساواة الكاملة بين المرأة والرجل.

وتمت الموافقة على قانون يسمح بالاجهاض عام 1948، اذ اعتقد زعماء اليابان ان زيادة عدد السكان سيقضي على أي فرص حقيقية للنمو الاقتصادي. لقد تركت حقبة الاحتلال اثرها بشكل واضح في العائلة اليابانية التي أضحت تتميز بخصائص جديدة وأصبحت تسمى بـ (النظام العائلي لما بعد الحرب) واهم خصائصه هو الهبوط الكبير في خصوبة النسل الياباني التي قلت معدلاتها بشكل كبير نهاية الاربعينيات وبداية الخمسينيات[1].

كان الدين احد اهم المجالات التي اكد عليها مخططو السياسة في واشنطن في بداية الاحتلال، والاساس الذي استند اليه تخطيطهم تمثل بان الشنتوية وهي الديانة الرسمية لليابان، كانت احد الركائز التي استندت اليها العدوانية اليابانية، لذا يجب العمل على الغاء القوانين التميزية المستندة الى أسس دينية، وإعلان الحرية الدينية، وترسيخ مفهوم "انسية الامبراطور" في اذهان الشعب الياباني، اذ لا يمكن لاي ديمقراطية حقيقية وجود بشر مؤلمة في القرن العشرين. لم تنتظر سلطة الاحتلال طويلاً للشروع بتغيراتها في المجال الديني، ففي 4 تشرين الأول 1945 اصدر المقر العام لائحة بحقوق الانسان الياباني، تضمنت في البند الأول، الذي قرر إزالة اية قيود مفروضة على الحريات المدنية والسياسية بسبب الدين، وإلغاء كل القوانين والمراسيم والأنظمة المبنية استناداً الى أسس دينية، واكد مرة أخرى على

---

[1] فوزي خلف شويل وكاظم هيلان محسن، الأوضاع الاجتماعية في اليابان في ظل الاحتلال الأمريكي 1945–1952، مجلة دراسات تاريخية، العدد 7، جامعة البصرة، 2009، ص8–9.

الدين في توجيه اخر اصدره المقر العام في 15 كانون الأول 1945، الغت فيه الشنتوية كدين رسمي للبلاد، ومنع التعليم الديني في المدارس، ومنع الترويج لفكرة سمو امبراطور اليابان عن باقي الحكام واضفاء سمة القدسية عليه، وفي الأول من كانون الثاني 1946 اصدر الامبراطور الياباني من جانبه، مرسوماً رفض فيه المفهوم الذي عده خاطئاً لقدسية الامبراطور والاعتقادات القائلة بأنه اله مرئي، وان الشعب الياباني كعنصر يسمو على بقية العناصر البشرية، وقد دعم هذا القرار بالدستور الياباني الجديد 1947 الذي اكد على الحرية الفردية. وعد ماك ارثر الحرية الدينية الضوء الأخضر لسلطة الاحتلال لدعم العمل التبشيري المسيحي بشكل نشط، واستعمل سلطاته لمساعدة الجهد التبشيري، وفي عام 1948 اظهر التزامه بدعم المسيحية في اليابان بشكل كبير[1].

وفي مجال التعليم وجه القائد الأعلى في 22 تشرين الأول 1945 الحكومة اليابانية إلى ضرورة الإلغاء الفوري للروح العسكرية والنزعة القومية المتطرفة من التعليم، وضرورة تطهير التربويين الذين أدوا دوراً في دعم العدوانية اليابانية، وفصل التعليم الديني عن التعليم، والتوقف عن تعليم الفلسفة الأخلاقية والتاريخ والجغرافية اليابانية لكونها تتضمن محتوى استعماري وأفكار نقيضة للديمقراطية إلى إشعار أخر، وإلغاء هيئة الطلاب القوميين، واستبدالها بمنظمات شبابية محلية. ثم تزايد الاهتمام بالتعليم تزامناً مع وصول بعثة تربوية أميركية إلى اليابان في آذار 1946، بناءً على طلب المقر العام. وضمت هذه البعثة 27 خبيراً أميركياً في مجال التربية والتعليم. وفي 29 آذار 1947 أصدرت الحكومة اليابانية قانون التعليم الأساس، الذي استوحى متطلبات تقرير البعثة الأميركية ودراسة وزارة الخارجية الأميركية، إذ اقر القانون إحداث تغييرات على النظام التعليمي الياباني، وكانت ابرز هذه التغيرات هي: استبدال النظام التعليمي القائم على قاعدة 6-5-3، بنظام جديد يقوم على قاعدة 6-3-3-4. يكون التعليم مجانياً وإلزامياً على مدى المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ومدارس المعاقين والصم والبكم. يكون التعليم في المراحل كافة مختلطا بهدف توفير فرص التعليم المتساوية والتطور المتساوي لكلا الجنسيين. يجب ان يكون الدخول إلى الجامعات عبر امتحانات تنافسية للمرحلة الأخيرة من الدراسة الثانوية. توزيع سلطات الإشراف على

[1] فوزي خلف شويل وكاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص11-13.

التعليم على هيئات تنتخبها المحافظات والمجالس البلدية. ويحرم من التدريس كل من يدعو إلى إسقاط الدستور الياباني الجديد بعد دخوله حيز التنفيذ.

وتماشياً مع هذا القانون أعلنت وزارة التربية في العام نفسه (المنهاج الدراسي)، ووفقا لهذا النظام أصبح دور المدرسين في القيام المباشر بالتعليم هام جدا. وتقرر إعداد خطة دراسية تقوم على المبادرة الفردية للمدرسين، وأصبح يشكل النواة الأساسية للتعليم. وأصبح تدريب المدرسين جزءا من عمل الجامعات، بدلا عن مدارس المعلمين السابقة، التي كانت تمثل منهاجا مستقلا من التعليم العالي. وحرص الأميركيون على نشر كثير من المفاهيم في التعليم بعده المدخل الرئيس لإصلاح المجتمع كله. ومن هذه المفاهيم مفهوم الحرية الشخصية، وحقوق الإنسان، واحترام مبدأ الفردية والمنافسة. ومن المكتسبات المهمة التي حصلت عليها المؤسسة التعليمية هو إعطاء المدرسين حرية التنظيم النقابي. لذا قامت حركات عدة تعمل على إنشاء نقابة المعلمين والتي تحققت في حزيران 1947، وكان محور اهتمامها الأول في بداية تشكيلها هو المطالبة برواتب وأجور عادلة للمعلمين والمدرسين إلا ان عملها ارتقى فيما بعد إلى دور جماعة ضغط سياسية معارضة لوزارة التربية، وإلى قوة كبيرة داعمة ومدافعة عن القانون الأساس للتعليم.

وفي مطلع عام 1948 شكل رئيس الوزراء يوشيدا لجنة من كبار الاختصاصيين في التربية، وارتبطت مباشرة بمكتب رئيس الوزراء، لتقديم النصح والاستشارة له حول الأمور المرتبطة بالتعليم. وقد سميت هذه اللجنة بـ(مجلس التعليم). وقد ترافق إنشاء هذه اللجنة مع ظهور مشكلات مهمة آنذاك في مجال التعليم، مثل الهبوط في الأخلاق العامة، الحاجة إلى تفسير مفهوم الحرية نتيجة الإفراط في إساءة تفسير هذا المفهوم على مستوى التعليم وعلى مستوى المجتمع الياباني عامة والإهمال المتضمن فقدان الاحترام لتقاليد الأمة بسبب سوء تفسير فكرة التقدم وانتشار التحزب السياسي بين طلبة الجامعة الأمر الذي شكل خطراً على دور هذه المؤسسات والتخلف الملحوظ في نوعية ثقافة المتعلمين في المراحل الدراسية كافة في البلاد. كل هذه الأمور وغيرها جعلت رفع كفاءة المعلمين أمراً ضرورياً[1].

[1] كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص273-279.

في 9 تشرين الأول 1948اعترفت وزارة الدفاع الامريكية بضرورة اجراء تغييرات على سياسة الاحتلال، و تعرض ماك آرثر لضغوط كبيرة أدت إلى قبوله بالتوجه الجديد للسياسة الأميركية ، واصدر ماك آرثر توجيهات إلى أقسام المقر العام بعدم التدخل بنشاطات الحكومة اليابانية، وتقليص عدد موظفيه، وتزويد الشرطة اليابانية بالأسلحة الخفيفة، وسمح للحكومة اليابانية بتشكيل لجنة لاستقبال الشكاوي وطلبات الاستئناف لمراجعة محاكمات مجرمي الحرب، وبذلك بدأت السياسة الجديدة في اليابان تترسخ بشكل واضح، الأمر الذي استغله يوشيدا رئيس الحكومة اليابانية فدعا لإجراء انتخابات مبكرة، وركزت حملته الانتخابية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخفض الضرائب، وتحقيق الاستقلال من خلال الشروع بمفاوضات مع الجانب الأميركي حول معاهدة سلام تنهي الاحتلال[1].

وقبل أن يشكل يوشيدا حكومته الجديدة، وجهت الادارة الأميركية برقية إلى ماك آرثر في 14 كانون الأول 1948وطلبت منه أن ينقلها إلى يوشيدا واحتوت على الخطة المعدة لتفعيل برنامجها الاقتصادي في اليابان، التي عرفت بـ (المبادئ التسع لاستقرار الاقتصاد الياباني)، وتضمنت الخطة تسع نقاط هي: توازن وضبط الميزانية، تحجيم القروض، استقرار الأجور، فرض الضرائب، تحسين التجارة الخارجية، التحكم بسعر الصرف الأجنبي، تحسين نظام توريد الموارد من اجل زيادة التصدير، زيادة انتاج الموارد الطبيعية، وتحسين خطط تجميع وتخزين المواد الغذائية.

ومن أجل تطبيق المبادئ التسعة أرسلت الادارة الأميركية في 19 شباط 1949الخبير الاقتصادي جوزيف دوج، الذي أصبح مستشاراً اقتصادياً لماك آرثر وعند وصوله اليابان بدأ بتنفيذ خططه الاقتصادية، فأمر بإلغاء بنك التمويل لإعادة الاعمار الذي كان يقدم مساعدات مالية لليابان لإعادة اعمار ما خلفّته الحرب، ومن أجل تخفيف تكاليف الاحتلال.

وكان الهدف الأساس لدوج هو ربط اليابان بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالسيطرة على التضخم والاهتمام بالصناعة، وزيادة الصادرات، فارتكزت سياسته الاقتصادية على: تحقيق توازن في الميزانية، بتقليص النفقات وزيادة الواردات. تقليص

[1] مهند سلمان صالح ال حمد، المصدر السابق، ص 40.

الاعتماد على مساعدات البنك الدولي والاعتماد فقط على المعونة الأميركية. وتحديد سعر صرف الين مقابل الدولار[1].

وما أن أقرت الميزانية حتى بدأ دوج بتنفيذ الجانب الأخر من سياسته الاقتصادية، التي أحرزت بعض النتائج الايجابية، إذ استطاع أن يخفض التضخم بدرجة كبيرة، وتحسين الميزانية، وقد رافقت هذه النتائج الايجابية بعض الآثار السلبية التي انعكست بشكل مباشر على الحياة اليومية للفرد الياباني، إذ ارتفعت معدلات البطالة، وانتشرت حالات الافلاس لكثير من المؤسسات وسرح الآلاف من الموظفين، وتطبيقاً لخطة دوج التقشفية بلغ عدد العمال الذين شملتهم الخطة مائة ألف عامل، واغلبهم ينتمون إلى الحزب الشيوعي. وما أن أقرت الحكومة خطتها حتى وقعت سلسلة من الحوادث الأمنية، إذ خرج العمال– واغلبهم من الشيوعيين بمظاهرات يطالبون فيها الحكومة بالعدول عن قرارها، الأمر الذي أدى إلى اصطدامهم بقوات الشرطة، وقتل احد المتظاهرين، فدفعهم ذلك للسيطرة على بعض مرافق الدولة وفي مقدمتها سكك الحديد، وهددوا بالإضراب العام، وأستغل الحزب الشيوعي تلك الأوضاع، وتعهد باسقاط الحكومة، وأطلق على الحركة اسم "ثورة ايلول"[2].

وفي الوقت الذي أعلن فيه الشيوعيين ثورتهم، وقعت ثلاث حوادث متتالية في غضون ستة أسابيع، الأولى في 5 تموز 1949 عندما عثرت الشرطة على جثة مدير السكك الحديد وهي مقطعة اثر اصطدامها بقطار بعد قتله، وقد وجه الاتهام إلى العمال الغاضبين، اما الحادثة الثانية وقعت في مدينة ميتاكا في 15 تموز إذ حطمت محطة قطار بعد دفع عربة قطار عليها من فوق تل مجاورة أدت إلى مقتل ستة أشخاص وجرح عشرين آخرين، ووقعت الحادثة الثالثة في 17 آب 1949، عندما انحرف القطار عن مساره في مدينة فوكوشيما التي تبعد 68 ميلاً شمال طوكيو وأدى إلى مقتل السائق وأثنين من مساعديه وجرح العديد من الركاب، واكتشفت السلطات ان الحادث لم يكن عفوياً بل تم التدبير له، فاعتقلت عشرين شخصاً معظمهم من الشيوعيين، وقد اعترف سبعة منهم بمسؤوليتهم عن الحادث، إلا ان محكمة فوكوشيما أدانت الجميع. وفي ضوء التطورات الأمنية اصدر ماك آرثر بياناً في 4

---

[1] المصدر نفسه، ص41–44.

[2] كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، 375.

تموز 1949 ندّد فيه بأعمال العنف، وتحدث عن استغلال الشيوعيين للحرية التي يتمتع بها اليابان من اجل تحقيق أهدافهم. وعلى الرغم من مهاجمة ماك آرثر الحزب الشيوعي إلا انه لم يتخذ أي خطوات تمنعه من العمل السياسي إلا بعد وقوع حدثين مهمين، الأول في 6 كانون الثاني 1950 عندما نشرت الصحيفة الرسمية لمكتب الاعلام الشيوعي السوفيتي مقالاً تدعوا فيه الحزب الشيوعي الياباني إلى تبني النضال المسلح، وعدم مهادنة الاحتلال. اما الحدث الثاني وقع في 30 كانون الثاني أثناء مظاهرة للشيوعيين وسط طوكيو، عندما حاول جنود أميركيون أنزال لافتات وصور حملها المتظاهرون فبادروا بمهاجمة الجنود واعتدوا عليهم بالضرب وعلى أثر ذلك اعتقل ثمانية منهم وحوكموا بمحاكمة عسكرية أميركية[1].

ونتيجة لتلك الأحداث وجه ماك آرثر في 6 حزيران 1950 الحكومة اليابانية بمنع أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الياباني، والهيئة المسؤولة عن تحرير صحيفة أكهاتا من العمل بدوائر الدولة، ونفذ يوشيدا في 7 حزيران. وفي الوقت نفسه بدأ ماك آرثر بحملة تطهير واسعة طالت العناصر اليسارية من الحزبين الشيوعي والاشتراكي، وتم ابعاد 22 ألف شخص من مختلف دوائر الحكومة والقطاع الخاص، وعرفت الحملة بأسم "حملة التطهير الحمراء". وتزامنت هذه الحملة مع تعين جون فوستر دلس مستشاراً لوزير الخارجية لشؤون معاهدة السلام مع اليابان، وقد ارتكز دلس على أسس عدة في التعامل مع اليابان، أهمها ان تكون حليفاً إستراتيجيا للولايات المتحدة في صراعها مع الشيوعيين، سيما بعد خضوع الصين لسيطرة الشيوعيين واعلان ماو تسي تونغ عن قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949التي اعترف بها الاتحاد السوفيتي فوراً، بينما رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بها، وان تؤدي دوراً أساسياً في الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأقصى ضد التهديد الشيوعي، ولضمان نجاح مهمته حصل دلس على الدعم اللازم من ترومان ووزير الخارجية دين اتشيسون لكن مهمته لم تكن باليسيرة فكان عليه الاتفاق مع وزارة الدفاع التي عارضت عقد معاهدة سلام مع اليابان من جهة، واقناع الحكومة اليابانية للقبول بسياسته الجديدة من جهة أخرى.

---

[1] مهند سلمان صالح ال حمد، المصدر السابق، ص43-44.

تزامن وجود دلس في اليابان مع اندلاع الحرب الكورية[1] في 25 حزيران 1950، والتي أسهمت في إحداث تغيرات على الوضعين السياسي والاقتصادي لليابان، ففي 8 تموز بعث ماك آرثر برسالة إلى يوشيدا يطالبه بزيادة أعداد الشرطة الوطنية إلى 75 ألف، مع تشكيل قوة بحرية بأسم خفر السواحل تتألف من 8000 رجل، غير ان ذلك يعد تطوراً بموقف ماك آرثر الرافض لأي محاولة من شانها أن تعيد تسليح اليابان، بينما عزى يوشيدا ذلك إلى سد الفراغ الذي أحدثه انتقال أعداد كبيرة من الجيش الأميركي للمشاركة في الحرب الكورية. وفي 24 تموز 1950 قدم ماك آرثر طلباً لوزارة الدفاع من أجل تجهيز القوات اليابانية الجديدة بأسلحة حديثة. وأسهمت الحرب الكورية على المستوى الاقتصادي في ادارة عجلة الاقتصاد الياباني بشكل واضح، أذ ازدادت طلبات القوات الأميركية على السلع والخدمات اليابانية، الأمر الذي أدى إلى زيادة في الانتاج، وازدهرت الصادرات اليابانية فانعكس ايجاباً على الاقتصاد الياباني، كما ان المصانع التي أغلقتها سلطات الاحتلال بحجة انها صناعات حربية أعيد فتحها، فانخفضت معدلات البطالة، وشهدت الميزانية فائضاً لعام 1950.

أدى اندلاع الحرب الكورية إلى عودة الخلافات بين وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين، إذ كان القادة العسكريون يرون انه ليس من الحكمة الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة سلام مع اليابان في الوقت الذي يتعرض فيه الموقف الأميركي للخطر في شرق آسيا، فضلا عن ان المؤشرات لا تدلل على انتهاء الحرب بوقت قريب وربما تتسع رقعتها، لكن دلس كان يرى خلاف ذلك، ففي 19 تموز 1950 رفع مذكرة إلى أتشيسون شرح فيها أهمية التوصل إلى معاهدة سلام مع اليابان، واكد أن الهجوم الكوري يزيد من أهمية التوصل إلى معاهدة أكثر مما يقلل من أهميتها. وبدوره رفع أتشيسون هذه المذكرة إلى ترومان في 24 تموز، وابدى ترومان موافقته على آراء دلس[2].

وفي 14 أيلول 1950 أعلن الرئيس الأميركي عن تخويله وزارة الخارجية، فتح باب المناقشات مع دول العالم المعنية بخصوص معاهدة سلام مع اليابان. واثناء المباحثات اليابانية الامريكية والأمريكية الدولية بشأن معاهدة السلام مع اليابان، اتخذ الرئيس الامريكي

---

[1] اندلعت الحرب الكورية في25 حزيران 1950، بين كوريا الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وكوريا الجنوبية المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها، انتهت الحرب في27 تموز 1953 بعد عقد هدنه بين الطرفين.

[2] مهند سلمان صالح ال حمد، المصدر السابق، 44-48.

قراره في 11 نيسان 1951 بإعفاء ماك آرثر من مهامه جميعها، وقد برر ترومان سبب إعفاء ماك لأنه لم يتفق مع الحكومة الأميركية حول حصر القتال في كوريا، بينما الولايات المتحدة لا تريد التسبب في حرب عالمية ثالثة لن تكون في مصلحة أي طرف. ولتخفيف الصدمة على اليابانيين أرسل ترومان رسالة إلى الشعب الياباني تعيد تأكيد "تصميم الولايات المتحدة على العمل بشكل جدي للوصول إلى خاتمة عاجلة لمعاهدة سلام مع اليابان".

رفض ماك آرثر أكثر من دعوة من ترومان للحضور إلى واشنطن لمناقشة سياسة الاحتلال بحجة عدم وجود فرصة لديه، كما انه فرض "طابع شخصي جداً على الاحتلال"، وكان مؤمناً بأنه يقود "إصلاح روحي" وانه قدر الحضارة الغربية لإصلاح الشرق من خلال نشر المسيحية والديمقراطية، التي سيجعل منها إنموذجاً يحتذى به في آسيا، لقد كان يتصرف في كثير من الأحيان من منظوره دون الاهتمام برؤية صناع السياسة الأميركية. وان الحكومة الأميركية وخاصة ترومان تجنبوا الاختلاف علناً مع ماك آرثر، حتى لا يقود هذا الخلاف إلى ضرورة اتخاذ إجراء من قبيل إعفاءه من مهامه، الأمر الذي يترتب عليه دخوله في خلاف مع الجمهوريين الذين ينتمي إليهم ماك آرثر، فضلاً عن سمعة ماك آرثر الواسعة ما بين الجمهور الأميركي، الذي صُدم بقرار إعفاء ماك آرثر لانه في نظرهم "بطلاً أسطورياً"، وتعرضت الإدارة الأميركية إلى نقد سياسي حاد من الرأي العام الأميركي. وصل القائد الجديد وهو الجنرال ماثيو ريدكواي إلى طوكيو في 14 نيسان 1951[1].

اجتمعت اثنان وخمسون دولة في دار الأوبرا في سان فرانسيسكو من 4-8 أيلول 1951، وكان "مؤتمر سلام فريد من نوعه"، فلم تكن هناك مفاوضات، اذ كل شيء كان جاهزاً ومرتباً مسبقاً، من لائحة الإجراءات إلى نص المعاهدة الذي سيوقع. ووقع على المعاهدة ممثلوا تسع وأربعين دولة بضمنهم اليابان في 8 أيلول 1951، في حين رفض التوقيع كل من الاتحاد السوفيتي[2] وتشيكوسلوفاكيا وبولندا.

---

[1] كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص396-397، 399.

[2] وقع الاتحاد السوفيتي مع اليابان إعلان مشترك في 19 تشرين الأول 1956، أنهى بموجبه حالة الحرب بينهما، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، غير ان مشكلة جزر الكوريل لم تحل وظلت تلقي بظلالها على عدم تحسن العلاقات السوفيتية اليابانية.

تكونت معاهدة السلام من سبعة فصول وسبع وعشرين مادة، ورد في الفصل الأول "تنتهي حالة الحرب بين اليابان ودول الحلفاء من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ". وأكد الفصل الثاني على تخلي اليابان عن جميع الأراضي التي سيطرت عليها قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، والاعتراف باستقلال كوريا. فيما تناول الفصل الثالث، القضايا الأمنية، إذ تعهدت اليابان بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وتعهد الحلفاء بسحب قواتهم العسكرية خلال تسعين يوماً من دخول المعاهدة حيز التنفيذ. وعالج الفصل الرابع القضايا السياسية والاقتصادية وخاصة معاهدات اليابان الدولية قبل الاستسلام، التي تعهد اليابان بإنهائها، كما تعهدت اليابان بالالتزام بتنفيذ الأحكام التي صدرت بحق مجرمي الحرب، إلا انه يمكن لليابان إطلاق سراح بعضهم بعد اخذ موافقة الحلفاء؛ وخصص الفصل الخامس لمسألة التعويضات، وبالرغم من ان عدد من البنود أكدت التزام اليابان بدفع التعويضات، إلا ان هناك بنود أخرى أشارت إلى ان التعويضات قد نفذت تقريباً، كما كانت هناك بنود تشير إلى عدم قدرة اليابان على دفع التعويضات(في الوقت الحالي)، وانه يجب للبلدان المطالبة بالتعويضات إجراء مفاوضات معها بهذا الصدد. واهتم الفصل السابع والأخير بالقضايا الإجرائية المتعلقة بتصديق وإيداع المعاهدة. ومن الملاحظ ان المعاهدة لم تتضمن إشارة إلى تحميل اليابان ذنب الحرب؛ فضلاً عن ان المعاهدة لم تلزمها بالمحافظة على التغييرات التي قامت بها سلطة الاحتلال في اليابان؛ ولم تفرض أي قيود على نشاطها الاقتصادي. وهذا يظهر ان الولايات المتحدة كانت تريد كسب اليابان إلى جانبها بأي ثمن، لمواجهة الخطر الشيوعي في الشرق الأقصى.

عين الرئيس الأميركي روبرت ميرفي سفيراً للولايات المتحدة في اليابان الذي وصلها مع بدء سريان معاهدة السلام وتحديداً في 28 نيسان 1952، ليعلن عن حقبة جديدة من العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة.

وكانت واشنطن تهدف من معاهدة السلام والمعاهدة الأمنية إلى تحويل اليابان إلى "بيدق في جدول إعمالها السياسي الواسع في الحرب الباردة"، في حين وجد الزعماء اليابانيين في الولايات المتحدة الخيار المناسب ليكون بالنسبة لهم "راع موثوقاً به"[1].

---

[1] كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص403-412.

المصادر

1- خالد عبد نمال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1952، مجلة مداد الاداب، العدد 12، المجلد 1، الجامعة العراقية، 2016.

2- دستور اليابان الصادر عام 1946، معهد كاتو؛ نصوص سجل مشروع الدساتير المقارنة، تاريخ النشر 2019/1/29، constituteproject.org

3- صالح حسن عبد الله، الدستوران اليابانيان 1889 و 1947 دراسة تاريخية (مقارنة)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 2، المجلد، 21، جامعة تكريت، 2014.

4- عباس فنجان صدام الامارة، أوضاع اليابان الاقتصادية في عهد الاحتلال الأميركي 1945-1952 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2009.

5- فوزي خلف شويل وكاظم هيلان محسن، الأوضاع الاجتماعية في اليابان في ظل الاحتلال الأمريكي 1945-1952، مجلة دراسات تاريخية، العدد 7، جامعة البصرة، 2009.

6- فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ط3، مطابع غباشي، طنطا-مصر، 1994.

7- كاظم هيلان محسن السهلاني، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945-1952، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة البصرة، 2008.

8- مهند سلمان صالح ال حمد، العلاقات السياسية اليابانية الأميركية (1952-1972)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2012.

9- www.marefa.org

10- ar.wikipedia.org/wiki